إشكالية المنهج في البحوث الكمية والبحوث النوعية في حقل العلوم الاجتماعية

د. حجال سعود
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

د.شويمات كريم
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة البليدة 2

ملخص:

نحاول تسليط الضوء على الازدواجية والفصل في استخدام المنهج في البحوث الاجتماعية، فتصنيف المناهج إلى الثنائية القطبية: الكمية في مقابل الكيفية ما هو إلا افتراضا مزعوما بحيث لو سلمنا بوجود منهج كمي خالص و انطلقنا في البحث مستعملين إياه للاحظنا بسرعة عدم إمكانية استعمال هذا المنهج بمفرده لأنه يسمح لنا بالتكميم لكنه لا يسمح لنا بوسائله الخاصة معرفة ماذا نكمم، هنا حتما يتدخل الكيف كي يسد هذه الفجوة المعرفية و إذا سلمنا بوجود منهج كيفي خالص و انطلقنا في عملية البحث لما أمكننا من اكتشاف الحقيقة العلمية بمفرده لأنه و إن كان يسمح بالوصول إلى كشف خصوصية الظاهرة المدروسة فإنه لا يمكن أن نلغي البعد الكمي من هذه الخصوصية، و إذا كان موضوع الدراسة يحدد نوع المنهج المتبع فإن إمكانية الجمع بين المناهج الكمية و الكيفية يصبح مؤكدا (المنهج المتكامل).

Résumé :

Nous essayons de mettre en évidence la duplication et la séparation dans l'utilisation du programme d'études dans la recherche sociale, curriculum compartimentation à bipolarité: quantité contre la façon dont il est seulement une présomption allégué que si l'on accepte l'existence d'une approche quantitative sincère et nous sommes partis chez les utilisateurs de recherche lui les vitesses observées pas possible d'utiliser cette approche seul, car nous permet Baltkamim mais il ne nous permet pas de posséder des moyens de savoir ce Nkmm, ici inévitablement interférer qualitativement afin de combler cette lacune, et si nous acceptons l'existence de l'approche qualitative sincère et nous sommes partis à la recherche de ce que nous pouvons découvrir la vérité scientifique seul, en ce que, si elle permet d'accéder à détecter la vie privée phénomène étudié, il ne peut pas supprimer la dimension quantitative de cette vie privée, et si l'objet de l'étude détermine le type d'approche, la possibilité de combiner des approches quantitatives et qualitatives est certaine (approche intégrée.

1- المقدمة :

يبدو أن الباحثين قد تفلسفوا قديما فيما يخص أصل المعرفة فيما يتعلق بطرق الوصول إلى الحقيقة العلمية في دراستهم و تأملاتهم حول الظواهر التي لفتت انتباههم فهاهو على سبيل المثال ديكارت يتفطن جيدا لدور الرياضيات في المعرفة العلمية حينما كان يفضل الاستنتاج على حساب الاستقراء في الوصول إلى الحقيقة، نراه يعتمد أساسا على العقل حتى وصف برائد مذهب العقلانية

بخلاف فرانسيس بيكون الذي يتصور المنهج العلمي اعتمادا على الملاحظة و التجربة و الاستقراء في الوصول إلى الحقيقة حتى عرف في عصره برائد مذهب الأمبيريقية .

بجدر بنا الإشارة كذلك إلى الإرث والرصيد المعرفي خاصة في البحوث الاجتماعية الأولى في أواخر القرن التاسع عشر، ففي فرنسا قام "فليرمي" بدراسة مصير عمال معامل النسيج ، وهي دراسة ميدانية استعمل فيها الملاحظة المباشرة محللا مختلف جوانب النمط المعيشي للعمال من مسكن وترفيه ، ودرس "بوريت" الموضوع ذاته ولكن على صعيد أوسع ، أين شملت الدراسة فرنسا وانجلترا، كما ساهم "انجليز" في مشروع نفسه وذلك بالكشف عن استغلال الطبقة العمالية ، موازاة مع ذلك نشأة الإحصاءات الاجتماعية وكان من روادها "كيتي ليه" ،كما شكلت أعمال "لوبلاي" في فرنسا شريانا أخر بفضل المونوغرافيات التي أنجزها على الصعيد الأوروبي أنتجت تقنية أصيلة امبريقية تدرس ميزانيات العائلية.(ج ب دوران،رفايل،2012،ص26)

وشهدت الدراسات الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع جامعة شيكاغو كذلك ، مصدرا ومنبعا لتنوع البحوث الاجتماعية ، خاصة مع بحوث "توماس وزنا نكي" حول الفلاح البولوني (1908) ، أين شكلت الاتجاهات والقيم العبارات مفاتيح هذه الدراسة أن منهجهما الرئيسي كان نوعا من تحليل المحتوى ، وشكلت كذلك بحوث "روبرت بارك" (1916) حول دراسة الحياة المدينة وثقافتها بواسطة عدد معين من التقنيات كالملاحظة المباشرة ، التحليل الإحصائي ، دراسات الحالات وصف أنماط مختلف المهن إلى نتاج علم البيئة ألمديني والذي يدرس سلوك الإنسان في المحيط ألمديني .

كما عرفت كذلك أعمال "سور وكين" (1927) رواجا خاصة مع مؤلفه الحركية الاجتماعية أين عالج الاختلافات الجسدية والفكرية بين مختلف الشرائح الاجتماعية للمجتمعات الحديثة والعوامل التي تساعد على الحركية العمودية للمجتمعات الغربية ، بالاظافة إلى دراسات "ميدل تاون" (1931) مع "روبرت ميل" بدراسة النشاطات والمعتقدات الدينية لمجموعة أمريكية،وظف إلى ذلك الدراسات الأنتروبووجية والتي سميت "بتيكوبيا" مع "ريموث فيرث" (1936) اهتمت بدراسة المجموعات البشرية البدائية .

وتلتها تجارب "هاورثن" بقيادة "التون مايو" (1938) أين قام بدراسة المشاكل الإنسانية للحضارة الصناعية ، كما عرفت كذلك دراسات المجموعات الإنسانية مع "وليم فوت وايت" (1943) رواجا كذلك ، والتي سميت "بدراسات بمجتمع الشارع"، أين استخدم الملاحظة بالمشاركة في دراسة تحديد الروابط الموجودة بين جمعيات الأحداث، كما ظهرت دراسات أخرى تناولت التنظيمات البيروقراطية مع "قولدنر" (1954) اهتمت بسلوك البيروقراطية الصناعية وتلتها دراسة أخري في نفس السياق "لبيتر بلو" (1955) حول الديناميات البيروقراطية ، كما شهدت جامعة شيكاغو ،أبحاث حول البيروقراطية شملت مؤسسات اجتماعية مثل المستشفيات مع "لستانتون وشوارتز" (1954) و بالاظافة إلى بحوث حول ثقافة الفقر مع "لوس كار لويس" وبحوث حول الكوارث مع "بكير شابمان" التي تمت في سنوات (1969) "(ت كابلوف ، 1979 ،ص61)

يجدر الإشارة للمتفحص لهذه الدراسات المتعددة والمتنوعة خاصة القادمة من جامعة شيكاغو، أن هناك تنوع في استخدام التقنيات البحثية المتبعة في الاستقصاء الواقع والظاهرة الاجتماعية ، فهاته المنطلقات البحثية شكلت روافد جديدة لمدارس حقلية في علم الاجتماع تهتم بالدراسات الكمية والنوعية على حدا سواء .

وعليه يمكننا أن نميز على وجه التقريب بين ثلاث مراحل ثلاثة في تطور الأبحاث الاجتماعية كما جاء بها بول ف لازرسفيلد ، فقد اهتم المسح الاجتماعي في المرحلة الأولى بدراسة المشكلات الاجتماعية الملحة وان لم تكن المسالة المنهجية المتمثلة في استخدام الكم قد تيسرت بعد أو انتشرت انتشارا واسعا في عملية البحث الاجتماعي ثم تليها المرحلة الثانية والتي يمكن أن نطلق عليها مرحلة المسح الشامل للمجتمع في الثلاثينات من هذا القرن في الولايات المتحدة الأمريكية في وقت تضافرت فيه عدة أسباب سياسية في إحالة دون مساهمة دول أوربا في مثل تلك الدراسات الاجتماعية أبان الثلاثينيات و الأربعينيات لهذا القرن، الأمر الذي أدى إلى احتكار أمريكا للدراسات الاجتماعية .

وقد اقتصرت المرحلة الثانية في استخدام المسح الاجتماعي على تطور وسائل جمع العينات وقياس الاتجاهات وتحسين أساليب الاستبار، ولقد أدى هذا النجاح المنهجي إلى جذب عدد كبير من المتحمسين إلى استخدام المسح الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى تضخم النتائج وبالتالي صعوبة حصرها أو تنظيمها ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الملحة للتنظيم بعد الحرب العالمية الثانية وكان ذلك بداية المرحلة الثالثة والتي يمكن أن نسميها مرحلة التقنين .ومن بين المشاكل الملحة التي كان يجب مجابهتها في هذه المرحلة مشكلة حصر المفاهيم الاجتماعية التي يجب أن تكون موضوع للمسح التحليلي ثم محاولة التعرف على هذه العلاقة بين المفاهيم الاجتماعية .(لازر سفيلد ب ف 1980 ، ص ص 26)

2- علم الاجتماع والمنهجه البحثي :

في علم الاجتماع، اتفق رواده على أن لا يتفقوا على تحديد تصنيف مقنع للمناهج المستخدمة في البحث السوسيولوجي، جدال امتد إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما شهد ميلاد هذا الحقل بأزمة في الموضوع و المنهج، فليس من السهل الاحتكام إلى نموذج نظري (برادغم) معين الذي يحدد تصورات و ممارسات يهتدي بها الباحثون باختلاف مدارسهم و الذي يسمح لهم بامتلاك نظرة حول طريقة تناول الظواهر الاجتماعية في الواقع لأنه لا يحل المشكلة في التصنيف بقدر ما يثير مشاكل معرفية أخرى أكثر تشعبا.

هذا الإشكال نعثر على مؤشراته من خلال قراءتنا للعديد من كتب المنهجية على سبيل الاختصار لا الحصر يشير أنتوني غيدنز إلى تصنيف رباعي للمناهج " منهج البحث الأتنوغرافي، منهج المسوح، منهج التجارب، منهج الدراسة التوثيقية"(غيدنزأ 2005 ، ص694)بالرغم من أنه يشير إلى تصنيف ثنائي – مناهج كمية في مقابل المناهج النوعية و ها هو موريس أنجرس يقر بتصنيف ثلاثي للمناهج على النحو الآتي " المنهج التجريبي كطريقة لدراسة موضوع بحث يخضع للتجربة و المنهج التاريخي كطريقة لتناول و تأويل حادثة وقعت في الماضي و منهج البحث الميداني كطريقة لتناول موضوع بحث بإتباع إجراءات تقصي مطبقة على مجتمع البحث " (أنجرس م 2004 ، ص ص 102، 106)

في نفس الوقت يشير إلى تصنيف ثنائي للمناهج بين الكمية و النوعية في حين قام كل من (Good و Scates)بتقسيم المناهج إلى 06 أنواع منها " المنهج التاريخي، الوصفي، التجريبي، منهج دراسة الحالة، المنهج التتبعي و منهج المسح الوصفي " (سلاطنية ب و حسان ج، ج2، ص50)، فيما يؤيد ريمون بودون و بول لازار سفيلد التقسيم الثنائي للمناهج إلى قطبين : مناهج كمية و مناهج كيفية و هما الأكثر تمثيلا لهذا التصنيف في النظرية السوسيولوجية المعاصرة .

وقد اتسمت التقسيمات المنهجية لمناهج الاجتماع إلى (بودون ر1980 ص 75)

A–a الإطار: المجتمعات الشاملة. الموضوع: التغير.

❖ **الدراسات النوعية (الكيفية):**

- **ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية:** يتساءل فيبر لماذا عرف المجتمع الحديث في زمن معين،تمخض نجم عنه نشوء الرأسمالية؟ تتحدد إجابة فيبر كونه يلاحظ التوازن القائم، بين القيم التي تحدد، تصرف الملتزم الرأسمالي، والقيم التي تنجم عن البروتستانتية.
- **أ.دوركهايم ، تقسيم العمل** : تحليل التغير في المجتمعات الشاملة وذلك انطلاقا من معطيات كمية، وتشكيل أطروحة دوركايم حول تقسيم العمل الاجتماعي مثلا صارخا على هذا النوع من الأبحاث حيث لاحظ فيها أن نسبة القوانين الزجرية تنقص باضطراد مع زيادة تقيم العمل.

- أ. **توكفيل النظام القديم**: يظهر توكفيل كيف أن طبيعة وعمل المؤسسات وتصرف الموطنين السياسي، والانتاج الفكري الذي يميز هذه المجتمعات، إنما ينجم عن الخطوط الأساسية لهذين النظامين.
- **ل.غولدمان، سويدولوجية الرواية**: تسائل لماذا نشهر خلال سير تاريخ الأدب الحديث سيطرة أكيدة لشكل أدبي معين هو الرواية – ينحصر الجواب في أن التنظيم الاقتصادي للمجتمعات الحديثة، يوصل بالفرد إلي إعطاء أهمية أولوية لهموم اليومية.

❖ **الدراسات الكمية**:

– أ.دوركهايم، الانتحار: قد أبرز دوركهايم في كتاب الانتحار، الصلة بين الدورات الاقتصادية ودورات الانتحار، بحيث حلل المعطيات الإحصائية، التي يوفرها له الإحصاء الإجرامي، لكي يعطي البرهان هذه المرة لعلاقات دائمة بين متغيرات.

– **ب.سور وكين، الدنيا مكيات الاجتماعية والثقافية**: إعطاء تحليلات للتغيرات بين مجموعات إحصائية موضوعية انطلاقا من معطيات بدائية. ف. سيمياند، الراتب. هنري وشورت، الانتحار والقتل.

A–b– الإطار: المجتمعات الشاملة. الموضوع: الأنظمة.

مونتسكيو، روح الشرائع.

أ.توكفيل: الديمقراطية، النظام القديم.

ت.بار سون، النظام الاجتماعي.

ج.ميردوك، البنية الاجتماعية.

ر.داهرندورف، الديمقراطية والمجتمع في ألمانيا

B–الإطار: الأفراد، الأفراد +الوسط.

ج. تارد، قوانين التقليد.

أ. دوركهايم، الانتحار.

م. هالبفاخ، حاجات الطبقة العاملة.

س. ستوفر و كولين، الجندي الأمريكي.

الإطار: الوحدات الطبيعية، الجماعات، المؤسسات، المجموعات.

و.ف.وايت، المجتمع السوقي.

ك.كروا زييه، الظاهر البيروقراطية.

برنوبلانكار، نوفيل.

لا يوجد أدنى شك في أن التفكير المنهجي قد تطور تطورا متفاوتا وفق أنواع البحوث الاجتماعية .

3– المناهج الكمية :

لقد ذهب رواد الوضعية في علم الاجتماع إلى إمكانية تطبيق المنهج العلمي المعمول به في الظاهرة الطبيعية – المنهج التجريبي– على الظواهر الاجتماعية منوهين بذلك بالدقة التي وصلت إليها علوم الطبيعة و عليه فإنه و لمدة طويلة ساد الاعتقاد أن نتائج البحوث السوسيولوجية تكون أكثر مصداقية و دقة إذا سارت على النحو الذي سطرته لها علوم الطبيعة من قبلها.

إن ما يضمن الدقة في الوصول إلى تفسير علمي للظاهرة الاجتماعية المدروسة و التنبؤ في حقها هو إمكانية الاعتماد على صيغ رياضية من أجل فهم الواقع الاجتماعي و ذلك بترجمة المسائل العلمية إلى لغة رمزية منطقية رياضية و معالجتها من خلال هذه الوسيلة ثم نصل إلى القدرة على التوقع أو التنبؤ العلمي كغاية يبحث عنها علم الاجتماع كما سبقهم في ذلك علماء الطبيعة من قبلهم. و ربما هذا ما دفع بايميل دوركايم إلى إبراز قاعدة أساسية من قواعد المنهج حينما يقول " ينبغي اعتبار الظواهر الاجتماعية

على أنها أشياء بمعنى التخلي عن الأفكار و الأحكام المسبقة و يجب ملاحظة الظواهر الاجتماعية من الخارج و اكتشافها مثل اكتشافنا للظواهر الطبيعية " (Aron R 1994, P 450)

إن قياس الظاهرة موضوع الدراسة مرهون بمؤشرات تدل على إمكانية تكميمها و هذه الإمكانية يوفرها علم الإحصاء بمختلف أدواته و عليه فإن المنهج الكمي " طريقة تستند إلى القياس تسمح بالمقارنة بطريقة موضوعية مختلف المواضيع قيد الدراسة و هي ميزة لا تتوفر عليها المناهج الأخرى غير الكمية "(Colin M, Déliste M, 1995, P3) .

فالفكرة الابستمولوجية التي تعتمد عليها المناهج الكمية تتمثل في أن خصائص الأفراد يمكن دراستها بطريقة مقارنة للوصول إلى تعميمات سوسيولوجية هذا ما يتم غالبا في الدراسات التي تعتمد على الاستجوابات أو التحقيقات بواسطة الاستبيان و عليه فإن ريمون بودون يخلص إلى أن المناهج الكمية " تتحدد في افتراض كون مجموعة مواضيع ملاحظة قابلة للمقارنة فيما بينها و يمكن لهذه المواضيع أن تكون أفرادا مثلما في أغلب التحقيقات يمكن أن تكون جماعات أو مؤسسات أي مجتمعات. (Colin M, Déliste M, 1995, P108)

يمكننا تحديد التحقيقات الكمية بأنها تلك التي تسمح بجمع المعلومات متشابهة من عنصر لأخر من مجموع العناصر ، فيما بعد تسمح هذه التشابهية بين المعلومات ، بقيام الإحصاءات وبشكل معين أعم ، التحليل الكمي للمعطيات ، إذا الشرط الأساسي لتطبيق المناهج الكمية ، هو أن تتوجه الملاحظة نحو مجموعة عناصر هي بشكل معين مقارنة ، غالبا ما تكون هذه العناصر أفرادا ، ولكن يمكن أيضا أن تكون جماعات ، مؤسسات مجتمعات أو أنواع وحدات أخرى (بودون ر 1980، ص37)

4- المناهج الكيفية :

لقد ذهب فريق ثان من المفكرين في علم الاجتماع إلى معارضة إمكانية إخضاع الظاهرة الاجتماعية لما تخضع لها الظاهرة الطبيعية من منهج علمي، بل ضرورة اعتماد مقاربة منهجية جديدة تتوافق مع الطبيعة الإنسانية للظاهرة الاجتماعية و هي الميزة التي لا تتوفر عليها الظاهرة الطبيعية فها هو على سبيل المثال يتجه المفكر الألماني Dilthey (ديلتي) إلى الفصل بين علوم الطبيعة التي تعتمد في منهجها على التعليل و بين علوم الفكر أو الثقافة التي تعتمد في منهجها على الفهم التفسيري.

لقد كان لهذا المفكر تأثيرا كبيرا على رائد سوسيولوجية الفهم الاجتماعي لماكس فيبر و مع هذا الأخير ظهرت الفكرة الابستمولوجية التي مفادها أن " دراسة الحوادث الطبيعية تندرج ضمن محاولة إقامة قوانين عامة فالعلاقات السببية تمثل موضوع الاهتمام و الأساسي للعلم الطبيعي غير أن فهم الظاهرة أو مجموعة من الظواهر يعني دراستها من الداخل أي البحث عن العلاقات الكامنة التي تربط بينها بشكل أو بأخر عملية غير ممكنة التحقيق في العالم الطبيعي لأن دراسة الظواهر من الداخل يعني البحث عن كيفية نشأتها و هذا ضرب من المستحيل لأن الإنسان لا يخلق الظواهر الطبيعة"(عنصرع، ع3 ، 1986، ص 111)

إذن مادامت المسألة تتعلق بفهم هذه الظواهر فإن أفضل الطرق لتحقيق ذلك هو الحدس و المعايشة الوجدانية لتجارب الآخرين ففي نظر فيبر المنهج عبارة عن وسيلة للحصول على المعرفة و هو بذلك يخضع للقانون الذي يحكم جميع الوسائل أي الملائمة و الفعالية هذا ما ينطبق على المناهج الكيفية " التي تهدف أساسا إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة و عليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها "(أنجرس م،2004 ،ص100.)

هذا القطب من المناهج – النوعية – لا يحتاج إلى المقارنة المباشرة، تهتم أكثر بدراسة المجتمعات صغيرة الحجم المحددة زمانيا و مكانيا كدراسة مسار حياة شخص مصاب بداء السرطان أو تجربة حياة لسارق محترف في حي معين، الباحث في هذه الحالة يهتم بالأفراد حالة بحالة أي البحث عن الخصوصية في مقابل التعميم الذي تهدف إليه المناهج الكمية.

5- التداخل بين المنهج الكمي و المنهج الكيفي:

وقد وجدت في السابق مدرسة من العلماء الاجتماعيين الذين اعتقدوا بأنه لا يمكن استعمال أية معلومات لغايات علمية لم تكن مقدمة على شكل أرقام، و مع أن هذا التقييد يبدوا لنا مستحيلا، فإن تحويل المقولات النوعية إلى معطيات كمية يبقى هما رئيسيا لعلماء الاجتماع،" فاستخدام مناهج أبحاث تشمل على تحويل معطيات نوعية الى معطيات كمية ، يعني الاعتراف لها بمزايا وفي بعض الحالات بتفوق ،(قرافيتز، م ،1993، ص41).

إن تسع دراسات سوسيولوجية تقريبا من أصل عشرة تستعمل معطيات كمية، و طرق التكميم ليست بضرورة معقدة وحدها أقلية من الباحثين تستعمل نماذج رياضية أو تستدعي تقنيات محسنة لقياس العلاقات بين المتغيرات، ولكن لا يمكن إغفال الأوجه الكمية للأدب السوسيولوجي، إن الباحث الذي يريد الاهتمام فعليا بعلم الاجتماع عليه أن يكتسب معارف أساسية في ميدان الإحصائيات و أن يتعود على فحص لوائح قبل أن يوافق على التفسير المعطى من قبل الغير.(كابلوف ت 1979، ص ص 11-12) والواقع أن غالبية العلماء والباحثين في العلوم الاجتماعية كلها يعتبرون انه لا توجد تقنية واحدة، وسيلة واحدة صالحة للاستعمال في العلوم الاجتماعية كلها ، وهم يعترفون بأنه لا يوجد تعارض بين النوعي والكمي بل بينهما مجموعة اتصالية ذاهبة من البحث النوعي المنتظم حتى أشكال قياس أكثر دقة (قرافيتز، م ،1993، ص41)

فالانتقال من النوعي إلى الكمي ، الواقع أن تقنيات العلوم الاجتماعية ، المقابلة وملاحظات المجموعات وتحليل الوثائق ...الخ تتوقع التكميم اللاحق وتجمع المعطيات النوعية بطريقة تهيئه وتسهله ، فالتكميم ليس إذا الا المرحلة الثانية المتعلقة حكما بالمرحلة الأولى ، إن مقابلة عدم دقة النوعي و ذاتانيته في العلوم الاجتماعية بدقة الكمي وموضوعيته يعني نسيان أننا لا نحصل على الكمي إلا انطلاقا من النوعي (قرافيتز، م ،1993، ص32)

إذ من غير الحكمة تفضيل المناهج الكمية على المناهج النوعية، و يفوق عدم الحكمة في إنكار أهمية علوم الرياضيات في علم الاجتماع هذا، عدم الاعتراف بظهور قطاعات واسعة و مسائل متعددة في علم الاجتماع لا تتوقع معونة كبيرة من هذه العلوم، و يفوق عدم الحكمة التفكير في أن على علم الاجتماع أن يهدف دائما إلى شرح حسي للظواهر الاجتماعية و الإلقاء جانبا بكل بحث لا يصل إلى نماذج مجردة"(بودون ر، 1980 ،ص 152)

إن المعطيات المجمعة للبحث يمكن أن تكون نوعية، ، كمية أو الاثنين معا ، و يعتبر تجمع المعلومات الإحصائية خطوة أولية لدراسة النسق الاجتماعية الهامة، و لكن دراسة النسق المحصورة تستدعي أيضا اللجوء إلى مناهج إحصائية."(بودون ر ،1980 ص 152)

إننا عندما نستوعب مختلف"مناهج" البحث في العلوم الإنسانية ، و نحدد خصائص ووظيفة كل منهج منها، يتبين لنا عكس ما كان يعتقد، ذلك أن "المناهج" في العلوم الإنسانية، و إن كانت متعددة و متنوعة على مستوى المظهر، فهي في واقعها موحدة و منسجمة ضمن منهجية وحيدة متكاملة، و أن هناك منهجا واحدا، هو المنهج العلمي في العلوم الإنسانية، هذا المنهج، له

خطوات محددة و معينة و يدمج ضمن خطواته مختلف التقنيات التي تلائم غرض البحث و طبيعة الظاهرة، لأن ما كان يعرف بالمنهج الاستنباطي، و المنهج الاستقرائي، ليس في حقيقة الأمر، إلا أساليب للاستدلال الذهني، توظف في البحث و في غيره من المواضيع، كما أن ما كان يعرف بالمنهج الوصفي، و المنهج التجريبي... ليس سوى تقنيات نوظفها أيضا ضمن البحث العلمي.(غريب ع،1997، ص 3)

6- الخاتمة :

إن تصنيف المناهج إلى الثنائية القطبية : الكمية في مقابل الكيفية ما هو إلا افتراضا مزعوما بحيث لو سلمنا بوجود منهج كمي خالص و انطلقنا في البحث مستعملين إياه للاحظنا بسرعة عدم إمكانية استعمال هذا المنهج بمفرده لأنه يسمح لنا بالتكميم لكنه لا يسمح لنا بوسائله الخاصة معرفة ماذا نكمم، هنا حتما يتدخل الكيف كي يسد هذه الفجوة المعرفية و إذا سلمنا بوجود منهج كيفي خالص و انطلقنا في عملية البحث لما أمكننا من اكتشاف الحقيقة العلمية بمفرده لأنه و إن كان يسمح بالوصول إلى كشف خصوصية الظاهرة المدروسة فإنه لا يمكن أن نلغي البعد الكمي من هذه الخصوصية، و إذا كان موضوع الدراسة يحدد نوع المنهج المتبع فإن إمكانية الجمع بين المناهج الكمية و الكيفية يصبح مؤكدا (المنهج المتكامل)، بالإضافة إلى هذا فإن هذا التصنيف يثير مشكلة معرفية أخرى.

إن الحديث عن الكم و الكيف هو إشارة إلى طبيعة المنهج لا إلى نوع المنهج معنى ذلك نتساءل عن المناهج التي تدخل في إحدى القطبين السالفين الذكر فعلى سبيل المثال يندرج المنهج الإحصائي و منهج التحليل متعدد المتغيرات ضمن قطب المناهج الكمية كما يندرج منهج دراسة حالة و منهج تحليل المحتوى ضمن قطب المناهج الكيفية، لكن الاختلاف وارد في إدراج مناهج تحليل المحتوى ضمن قطب المناهج الكمية أيضا، نفس الأمر ينطبق على صعوبة تصنيف كل من منهج التحليل ألنسقي لعالم الاجتماع تالكوت بارسونز و المنهج الجدلي الذي يرجع إلى هيغل و ماركس ، المهم من كل هذا أن مشكلة تصنيف المناهج في السوسيولوجيا تبقى قائمة و على الباحث أن يستخدم نوعا من المرونة في التعامل مع منهج معين لأن العبرة بفعاليته مرهونة بقدرته على التوصل إلى النتائج العلمية المتوخاة من البحث.

وفي نفس السياق يجدر بنا الإشارة كذلك إلى إن إرادة وضع المناهج النوعية والمناهج الكمية على طرفي نقيض في حين أنها متكاملة ، تعني العدول عن إيجاد الحل الناجع للمشكلات ، والمجازفة بالإيقاف تطور العلوم الاجتماعية في وقت نحن أحوج فيه من أي وقت مضى إليها (قرافيتز، م ،1993، ص41)،

المراجع :

(1) جان بيار دوران روبيرفايل: علم الاجتماع المعاصر،تر (ميلود طهاري)، دار الروافد الثقافية ناشرون ،بيروت لبنان، 2012، ص26.بتصرف.

(2) تيدور كابلوف: **البحث السوسيولوجي**، تر (نجاة عياش) ،دار الفكر الجديد ،بيروت ،1979، بتصرف

(3) بول ف. لازرسفيلد : **الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع**، تر(أحمد النكلاوي وعواطف فيصل بياري) ، دار مكتبة نهضة الشرق ، 1980 ص32 بالتصرف .

(4) أنتوني غيدنز : **علم الاجتماع**، تر (فايز الصياغ)، المنظمة العربية للترجمة – مؤسسة ترجمان- ط4، 2005 ، ص 694.

(5) موريس انجرس : **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تر (بوزيد صحراوي وآخرون)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص ص 102، 106.

(6) عبد الباسط محمد الحسن، Goblot : Traité de logique، ص231 نقلا عن سلاطنية بلقاسم و حسان الجيلاني : **محاضرات في المنهج و البحث العلمي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ج2، ص50.

(7) ريمون بودون: **مناهج علم الاجتماع**، تر (هالة شؤون الحاج)، منشورات عويدات، لبنان، 1980، بتصرف.

(8) Raymond Aron : **les étapes de la pensée sociologique**, Ed CERES, Tunis, 1994, P 450.

(9) Colin (M), Déliste (M) et all : **initiation aux méthodes quantitatives en sciences humaines**, Ed Gaétan, Québec, 1995, P3.

(10) العياشي عنصر : " **ملاحظات حول الإشكالية المنهجية عند ماكس فيبر** " ، مجلة دراسات عربية، العدد 3، 1986، ص 111.

(11) تيودور كابلوف: نفس المرجع، ص ص 11-12.

(12) عبد الكريم غريب : **منهج و تقنيات البحث العلمي**، منشورات عالم التربية، 1997 ، دار البيضاء ، ص 3